عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

«التايم»: الجيش الأميركي يسرِّح المزيد من الجنود بسبب «سوء السلوك»

واشنطن ـ أ.ش.أ: كشفت مجلة «التايم» الأميركية أمس النقاب عن تضاعف عدد جنود الجيش الأميركي الذين تم فصلهم بسبب ارتكاب جرائم أو سوء السلوك خلال الفترة بين عامي 2007 و2013. ورأت المجلة ـ على موقعها الإلكتروني ـ أن هذه الزيادة الكبيرة في عدد المفصولين من الجيش الأميركي خلال السنوات الست الماضية تعكس الثمن الذي تكبدته القوات الأميركية بانتشارها لفترات طويلة ومتكررة. ونقلت المجلة عن تقارير صحفية أن ارتفاع عدد الجنود الذين اجبروا على الخروج من الجيش الأمريكي بسبب تعاطي المخدرات والكحول وارتكاب جرائم وغير ذلك من أخطاء وسوء سلوك ارتفع من 5600 في ذروة حرب العراق في عام 2007 إلى أكثر من 11 ألف جندي في العام الماضي.

قرر إغلاق مكاتبه السياسية مع الإبقاء على بعض المؤسسات الخيرية والتعليمية والإعلامية مفتوحة

العراق: الصدر ينسحب فجأة من السياسة ويحل تياره

النجف ـ وكالات: في قرار مفاجئ قبل اكثر من شهرين من الانتخابات البرلمانية، أعلن الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، انسحابه من العمل السياسي في البلاد وإغلاق مكاتبه السياسية وحل تياره، من دون أن يتضح ما إذا كان هذا القرار مؤقتا أو دائما.

وأحدثت هذه الخطوة صدمة لدى مسؤولي تيار الصدر، احد ابرز الشخصيات السياسية التي لعبت دورا أساسيا في إعادة بناء النظام السياسي بعد سقوط المقبور صدام حسين في العام 2003، وقائد احد اكثر الحركات الشيعية نفوذا وشعبية في العراق.

ويسدل هذا القرار في حال كان نهائيا، الستار على مسيرة حافلة بدأت بمعارك ضارية مع القوات الأميركية التي اجتاحت العراق في 2003، وانتهت بنزاع عسكري سياسي مع رئيس الوزراء الشيعي نوري المالكي الذي يحكم البلاد منذ 2006.

وقال الصدر في بيان امس «أعلن عدم تدخلي بالأمور السياسية كافة، وأنه لا كتلة تمثلنا بعد الآن ولا أي منصب في داخل الحكومة وخارجها ولا البرلمان».

وأضاف الزعيم الشيعي الذي شكل في السابق ميليشيا عسكرية اطلق عليها اسم «جيش المهدي» قبل ان يجمد أعمالها العسكرية «اعلن إغلاق جميع المكاتب وملحقاتها على كل الأصعدة الدينية والاجتماعية والسياسية»، وأبقى الصدر على بعض المؤسسات الخيرية والتعليمية والإعلامية مفتوحة.

صورة أرشيفية لمقتدى الصدر (أ.ب)

مسؤولو مكاتب الصدر في بغداد: القرار شكل صدمة لنا ولا نعرف حيثياته ولا تبعاته ولا إذا كان مؤقتاً أو دائماً

وبرر الصدر قراره بالقول انه جاء «حفاظا على سمعة آل الصدر (...) ومن منطلق إنهاء كل المفاسد التي وقعت أو التي من المحتمل أن تقع تحت عنوانها (...) ومن باب الخروج من أفكاك الساسة والسياسيين».

وفي وقت لاحق، اصدر الصدر بيانا ثانيا أعلن فيه انه «على المؤسسات والمكاتب والمراكز التابعة لمكتب السيد الشهيد الصدر (...) كافة المشمولة» ببيانه السابق «الاستعداد لتصفية جميع أمورها الإدارية والمالية».

وقال مسؤول في مكتب الصدر في النجف إنه «لا أحد يرغب في مناقشة هذا القرار لأنه قرار مفاجئ»، مضيفا ان جميع مسؤولي تيار مقتدى الصدر «اغلقوا هواتفهم ولا يريدون التعليق أبدا».

وذكر مسؤول آخر في احد مكاتب الصدر في بغداد لفرانس برس ان «القرار شكل صدمة لنا، ولا نعرف حيثياته، ولا تبعاته، ولا إذا كان مؤقتا أو دائما».

من جهته، ابلغ موظف في مكتب الصدر السياسي الرئيسي في بغداد فرانس برس انه توجه الى العمل صباح امس، إلا انه وجد الأبواب موصدة.

ويملك الصدر مكاتب سياسية في معظم أنحاء البلاد، ويتمثل تياره في البرلمان بـ 40 نائبا من بين 325، وفي الحكومة بستة وزراء، أبرزهم وزير التخطيط علي شكري، إضافة الى منصب النائب الاول لرئيس مجلس النواب الذي يتولاه قصي السهيل.

وجاء قرار الصدر، قبل اكثر من شهرين على الانتخابات البرلمانية المقبلة المقرر تنظيمها في نهاية شهر ابريل.

كما جاء قرار الصدر بإبعاد ممثليه في البرلمان والحكومة عنه وإغلاق مكاتبه السياسية في خضم موجة غضب شعبي عارم جراء إقرار البرلمان لامتيازات لأعضائه لدى تقاعدهم، علما ان وسائل إعلام عراقية أبرزت مؤخرا أسماء ممثلين عن تيار الصدر صوتوا لصالح القانون.

وقال الموظف الحكومي حيدر فاضل عباس (34 عاما) الذي يعمل في النجف لفرانس برس انه «قرار صائب لأنه (الصدر) افهم بأبناء التيار سواء كانوا قواعد شعبية أم سياسيين وكل هذا يدخل في مجال التربية الاجتماعية والسياسية».

وأضاف «عندما يبدأ الاصلاح بأبناء التيار الصدري فهذا يصب في مصلحة العراق، فالابن يخطئ والأب يصلح».

وتابع ان «السبب في هذا القرار هو التخبطات السياسية الفاشلة فقد كان السيد (مقتدى الصدر) يوصيهم بألا ينظروا لأنفسهم قبل ان ينظروا الى المجتمع (...) واتخاذ السيد مقتدى الصدر لهذه الخطوة يعتبر طاعة لله وللمرجعية».

وقال من جهته احمد محسن جبار الذي يملك محلا لبيع التجهيزات الطبية إن «قرار السيد صحيح وأكيد ان له هدفا، فنحن لا نشكك به، وقد جاء بسبب تنزل السياسيين للأمور الدنيوية والشخصية».

عمليات الأنبار: مقتل الأمير العسكري لـ «داعش» و2من معاونيه واعتقال 5جنوب الرمادي

بغداد ـ أ.ش.أ: أعلنت قيادة علميات الأنبار امس، أن قوات الجيش والعمليات الخاصة قتلت ما يسمى بالأمير العسكري لتنظيم داعش واثنين من معاونيه واعتقلت خمسة آخرين بعد اشتباك مسلح معهم جنوبي الرمادي مركز محافظة الأنبار.

وقال مصدر في قيادة عمليات الأنبار، إن قوات الجيش والعمليات الخاصة نفذت امس عملية أمنية في حي الأرامل جنوبي الرمادي اشتبكت خلالها مع مجموعة مسلحة لتنظيم داعش أسفرت عن مقتل ما يسمى بالأمير العسكري للتنظيم (داعش) واثنين من معاونيه ، فضلا عن اعتقال خمسة مسلحين منهم.

وأضاف المصدر، أن العملية استندت إلى معلومات استخباراتية دقيقة، مشيرا إلى أنه تم نقل جثث القتلى إلى دائرة الطب الشرعي والمعتقلين إلى مركز أمني للتحقيق معهم.

وتشهد محافظة الأنبار منذ عدة أسابيع علمية عسكرية واسعة النطاق تشارك فيها مختلف قطاعات القوات المسلحة وبمساندة طيران الجيش ومسلحي العشائر لملاحقة المسلحين من عناصر تنظيم «داعش».

مقتل 9 من قوات الأمن في هجمات متفرقة

الهاشمي يحمّل المالكي مسؤولية العنف بالأنبار

عواصم ـ وكالات: حمل نائب الرئيس العراقي السابق طارق الهاشمي رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي مسؤولية اندلاع أعمال العنف بين المسلحين والقوات الحكومية في محافظة الأنبار والتي بدأت منذ ديسمبر من العام الماضي.

وقال الهاشمي في مقابلة مع تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) بثت امس «إن السبب الرئيسي وراء التمرد وتصاعد الأحداث والعنف مرتبط بشكل مباشر بالظلم الذي يتم به التعاطي مع السنة في العراق من قبل المالكي وحكومته التي يسيطر عليها الشيعة». واتهم المالكي الحكومة العراقية بإلقاء القبض على الشباب واستهداف القادة ومصادرة المساجد وتغيير تاريخ وهوية المسلمين السنّة في العراق، واصفا ذلك بأنه «سياسة غير عادلة تقوم على التمييز». وأضاف أن المواطنين في الرمادي كانوا مجبرين على رفع السلاح للدفاع عن أنفسهم، وهو شيء مشروع للغاية، غير أن الادعاءات بأن التمرد في الأنبار يقوده تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» الجهادي، كانت حيلة من قبل رئيس الوزراء لصرف الانتباه عن مسؤوليته الشخصية عن ذلك الوضع ومحاولة منه لشراء ولاء المجتمع الدولي، مطالبا بانسحاب القوات الحكومية بشكل فوري. الى ذلك، قتل تسعة من عناصر الأمن العراقية بينهم ضابط رفيع المستوى في ثلاث هجمات متفرقة في محافظتي كركوك وصلاح الدين شمال البلاد، حسبما أفادت مصادر أمنية وأخرى طبية.

وقال مصدر أمني في كركوك ان «مسلحين مجهولين هاجموا نقطة تفتيش في ناحية تازة جنوبي المدينة فجر امس فقتلوا خمسة من عناصرها رميا بالرصاص». وأكد الطبيب شيرازاد عمر من الطب العدلي تسلم جثث عناصر الشرطة الخمسة وقال ان إحداها احترقت «اثر سقوط المنتسب على مدفأة بعد إصابته بإطلاق». وفي حادث منفصل آخر، قتل جنديان اثر هجوم مسلح استهدف حاجزا للتفيش قرب ناحية الرياض.

وقال اللواء الركن محمد خلف الدليمي قائد الفرقة 12 التي تنتشر وحداتها جنوب وغربي كركوك ان الاشتباكات استخدمت فيها مختلف الاسلحة وان قوات الجيش «ألحقت خسائر كبيرة بالمسلحين الذين لاذوا بالفرار». كما أعلن الضابط العراقي إحباط محاولة 100 مسلح ينتمون الى تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» السيطرة على ناحية الرياض بعد الاشتباك معهم. وفي الشرقاط في محافظة صلاح الدين (300 كلم شمال بغداد)، اقتحم مسلحون مجهولون منزل العقيد محمود احمد مدير مكافحة الجرائم الكبرى في الساحل الأيسر في المدينة، وقتلوه مع نجله الذي يعمل شرطيا في نفس الدائرة.

وفي الموصل، تمكنت قوات الجيش من قتل انتحاري يقود سيارة مفخخة قبل اقتحامه مقر سرية للجيش العراقية في ناحية العياضية غرب المدينة، بحسب مصادر أمنية.

إيران والقوى العظمى تدخل في صلب الملف النووي غداً وأوباما عن فرص التوصل لاتفاق نهائي: 50٪

ڤيينا ـ أ.ف.پ: بعد الاختراق التاريخي الذي تحقق في نوفمبر، ستبدأ إيران والقوى العظمى غدا في ڤيينا محادثات حساسة للتوصل الى تسوية نهائية لنزاعهما حول البرنامج النووي الإيراني المثير للجدل.

ويتقدم كل طرف بخطى حذرة جدا من هذه المفاوضات التي قد تفضي الى إنهاء معركة مستمرة منذ أكثر من عشر سنوات بين إيران والمجتمع الدولي.

ويشتبه الغرب بأن النظام الإسلامي يسعى الى اقتناء السلاح الذري تحت غطاء برنامجه النووي المدني، الأمر الذي تنفيه طهران بشكل قاطع.

وصرح وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف انه يتوقع مفاوضات «صعبة»، فيما اعتبر الرئيس الاميركي باراك اوباما ان فرص التوصل الى اتفاق نهائي هي بنسبة 50٪.

والاجتماع المقرر ان يستمر ثلاثة أيام سيكون الأول من سلسلة لقاءات لم يحدد بعد جدول أعمالها وإطارها.

وسيواجه فيه ظريف ديبلوماسيين رفيعي المستوى من الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي ـ الولايات المتحدة والصين وروسيا وبريطانيا وفرنسا ـ وألمانيا، أي مجموعة الدول الست المعروفة بمجموعة 5+1.

وستشارك في الاجتماع أيضا وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون.

وقد أبرمت إيران مع مجموعة 5+1 في 24 نوفمبر في جنيف اتفاقا مرحليا على مدى ستة اشهر دخل حيز التنفيذ في 20 يناير وقد يجري تمديده ان دعت الضرورة، ينص على تجميد بعض الأنشطة النووية الحساسة مقابل رفع جزء من العقوبات التي تشدد الخناق على اقتصاد البلاد.

وفي الآونة الأخيرة علقت طهران تخصيب اليورانيوم بنسبة 20٪، الذي يعتبر مرحلة مهمة لبلوغ مستوى عسكري (90٪).

ولكن تعقيدات أي اتفاق «شامل» تكمن في التوصل الى حلول تسمح لإيران بمواصلة بعض أنشطتها النووية ـ بما يشمل ربما تخصيبا لليورانيوم الذي ترفض طهران قطعيا التخلي عنه كليا ـ مع التأكد من ان هذه التقنية لن تستخدم لغايات عسكرية بحسب بعض الديبلوماسيين.

صورة أرشيفية لوزير الخارجية الإيراني جواد ظريف والمدير العام للوكالة الذرية أمانو خلال مؤتمر ميونيخ (أ.ف.پ)

وإن كانت إيران ترغب في التوصل الى رفع كل العقوبات الدولية المفروضة عليها، فسيتعين عليها على الأرجح إغلاق موقع التخصيب في فوردو، المطمور تحت جبل، وتخفيض عدد أجهزتها للطرد المركزي التي تستخدم لتخصيب اليورانيوم، وأيضا إلغاء نهائي لمشروعها لبناء مفاعل بالمياه الثقيلة في آراك الذي يمكن ان ينتج مادة البلوتونيوم الممكن استخدامها في صنع قنبلة.

وقال ديبلوماسي غربي في هذا الصدد «نقول لهم: قدراتكم للتخصيب لا تنسجم مع تجهيزاتكم النووية المدنية المزودة أصلا (باليورانيوم)، فهي لا تنسجم مع تأكيداتكم انه ليس لديكم أي أهداف عسكرية».

وهذه التدابير مقترنة مع مزيد من عمليات التفتيش ستعوق الى حد كبير قدرة إيران على تكوين ترسانة نووية.

وتبدو مهمة المفاوضين أكثر تعقيدا لأنهم سيضطرون لمواجهة ضغوط المعارضين كليا لأي تسوية، سواء كان في واشنطن أو طهران أو أيضا إسرائيل التي تعتبر القوة النووية الوحيدة في الشرق الاوسط.

ورأى ريتشارد دالتون السفير البريطاني السابق في طهران الذي يعمل الآن في مركز الابحاث شاتام هاوس «ان المشكلة هي ان على كل طرف ان يرضي المتشددين خارج قاعة المفاوضات».

وان كان اتفاق جنيف الذي امكن التوصل اليه بفضل الحملة الديبلوماسية التي قام بها الرئيس الإيراني المعتدل حسن روحاني، سمح بالخروج من النفق الطويل فإن الجراح لم تندمل كليا.

وقال ظريف مؤخرا ان «الصعوبة الكبرى تأتي من غياب الثقة» إزاء الولايات المتحدة بعد ان أضافت واشنطن على لائحتها السوداء كيانات وأفراد تشتبه في التفافهم على العقوبات المفروضة على طهران.

وقد أسهم أيضا في تعكير الأجواء ما صرح به مؤخرا وزير الخارجية الأميركي جون كيري حول خيارات عسكرية «جاهزة ومعدة» ان لم تحترم طهران اتفاق جنيف.

فرد حسن روحاني على ذلك بقوله «إن خيار تحرك عسكري ضد إيران غير مطروح على أي طاولة في العالم».

أكد أن لها دوراً في تشجيع العنف

وزير العدل البحريني: ما تقوم به قيادات «الوفاق» يعكس إفلاسها واستمرار فشلها

المنامة ـ أ.ش.أ: صرح وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف البحريني الشيخ خالد بن علي آل خليفة بأنه، ومن خلال متابعة الوزارة لما تم اقترافه مؤخرا من جرائم، ثبت أن قيادات جمعية الوفاق لعبت دورا كبيرا في تشجيع العنف من خلال تغطية الجماعات التخريبية والإرهابية التي تدعو للعنف وتتبناه منهجا وفعلا عبر عنوان ما أسماه أمينها العام بـ«التكامل» مع «القوى الثورية» وإعلانه عن أن «التكامل في فعاليات العمل الثوري والمطلبي أمر يستحق الإشادة والتقدير والتثمين».

وقال الوزير، في تصريح نقلته وكالة الأنباء البحرينية الرسمية «بنا» أنه في الوقت الذي تجب فيه إدانة الإرهاب والعنف بشكل صريح وواضح بحيث تتم الإشارة إلى الحادث نفسه ووصفه بما يناسب العنف او الإرهاب محل الإدانة، تفشل قيادات الوفاق مجددا في إدانة العنف لاجئة في ذلك كعهدها إلى تغطية الإرهاب من خلال استخدام عناوين كاذبة من قبيل السلمية والإصلاح مع التشكيك في حصول العنف إضافة إلى الطعن المستهجن في جهات إنفاذ القانون.

وشدد الوزير على أن ما تقوم به قيادات الوفاق يعكس إفلاسها واستمرار فشلها في إثبات جديتها ومسؤوليتها الوطنية، خاصة ان التصعيد في العنف هو استهداف لمبادرة استكمال حوار التوافق الوطني، وهو الأمر الذي يتزامن مع كل دعوة للحوار، واضاف «ان ذلك الدور اللامسؤول بالرهان على التكامل مع العنف» لفرض أي أجندة خارج إرادة التوافق الوطني، لن تحصد منه تلك القيادات التي احترقت ورقتها وأصبحت غير مقبولة إلا المزيد من الفشل والخسارة.

واستنكر وزير العدل ما يفرزه خطاب تلك القيادات دوما، وقال إن هذا الخطاب يشق صف المجتمع سواء عن طريق تقسيم الناس إلى معسكرين أو استعمال وصف الثورة أو بث الكراهية تجاه رجال الأمن أو بالخلط المتعمد بين الإرهابي والمتظاهر أو الترويج الكاذب بتوقف الحياة العامة والإصرار في محاولتها العابثة لتصغير كل ما تحقق والتذرع بما تدعيه بفقدان الثقة، في ذات الوقت الذي تفشل فيه تلك القيادات في تقديم رؤية منطقية تستطيع البناء الواقعي على المكتسبات وتحقيق توافق وطني بين جميع البحرينيين.

واختتم وزير العدل تصريحه بقوله إن الدولة قدمت العديد من المبادرات من أجل الحوار وقامت بإجراء تعديلات دستورية في العام 2012، مؤكدا أن مبادرة استكمال حوار التوافق الوطني مطروحة لمن يتخذ من الحوار خيارا واحدا له، أما من يقول ان الحوار ليس بديلا عن الثورة فليعلم أن الدولة خياراتها دائما مفتوحة.

الرئيس التركي يصادق على تعيين ونقل 16 محافظاً

أنقرة ـ أ.ش.أ: صادق الرئيس التركي عبدالله غول على مرسوم حكومي يقضي بنقل ثمانية محافظين وسحب ستة آخرين من مناصبهم إلى ديوان وزارة الداخلية ونشرت الجريدة الرسمية القرار امس.

وذكرت صحيفة «حرييت» أن موجة التعيينات والتنقلات في مواقع المحافظين لا تزال مستمرة على غرار الموجة المتواصلة في صفوف قوات الشرطة ومديري الأمن على خلفية فضيحة الفساد والرشاوى التي هزت حكومة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والتي تم الكشف عنها في السابع عشر من ديسمبر الماضي، وهي خطوات من قبل الحكومة لتصفية انصار الداعية الإسلامي فتح الله غولن داخل الدولة.

الى ذلك نظمت مجموعة «الحرية لأوجلان من أجل السلام» حملة لجمع التوقيعات تطالب بإطلاق سراح الزعيم الكردي عبدالله أوجلان من معتقله في جزيرة إيمرالي بغربي تركيا.

ونقلت صحيفة «طرف» امس عن بيان صادر من المجموعة التي ضمت توقيع 127 مفكرا وكاتبا وفنانا وسياسيا وأكاديميا وحقوقيا، تأكيده أن منح الحرية لأوجلان سيكون نقطة تحول في مسيرة الديموقراطية بتركيا وإحلال السلام في كردستان.

وأشار البيان الصادر إلى أن البلاد مرت بحوادث قتل جماعي وحروب وعنف وحقد وكراهية خلال الأعوام الماضية وينبغي على الجميع في الوقت الحالي العمل على التوصل إلى حل للقضية الكردية وإحلال السلام بين الشعوب وإعادة كتابة التاريخ بالسلام وترسيخ الديموقراطية للعيش في جو مزدهر وآمن.

الإمارات تجدد طلب إبقاء قضية احتلال إيران لجزرها على جدول أعمال مجلس الأمن

نيويورك ـ كونا: طلبت الامارات العربية المتحدة من مجلس الامن الدولي إبقاء قضية احتلال ايران لجزرها الثلاث (طنب الكبرى) و(طنب الصغرى) و(أبو موسى) ضمن قائمة البنود المعروضة على جدول أعمال المجلس لعام 2014.

وقدمت المندوبة الدائمة للامارات لدى الأمم المتحدة السفيرة لانا زكي نسيبة رسالة الى السكرتير العام بان كي مون الليلة قبل الماضية طالبت فيها بان «يظل هذا البند على جدول اعمال المجلس الى أن تتم تسوية النزاع بالطرق والوسائل التفاوضية السلمية المباشرة أو من خلال محكمة العدل الدولية بما يكفل التسوية الشاملة والدائمة لهذه القضية وتحقيق السلم والامن الاقليمي والدولي».

يذكر ان على الحكومات التي ترغب في ابقاء قضية تهمها على جدول أعمال مجلس الامن ان تخطر السكرتير العام خطيا بذلك كل عام وقبل نهاية شهر فبراير، حتى لا يسقط البند تلقائيا من جدول الاعمال.